

## قانون رقم ٢١٣ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية

باسم الشعب

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد : ١٩٨٩، ٦، ٥، ٣، ٢١ من القانون رقم ٢٢٧ لسنة

بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، النصوص الآتية :

### مادة (٢) :

يهدف الصندوق إلى دعم وتمويل وإدارة وتشييد المشروعات التعليمية ، بما في ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكم التعليمية والإنتاجية ، وتجهيزها وصيانتها وترميمها ، واستثمار أموال الصندوق بما في ذلك إنشاء وتأسيس الشركات في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة للدولة في مجال التعليم العام والفنى ، وفقاً للاحقة التنفيذية لهذا القانون .

### مادة (٣) :

ت تكون موارد الصندوق مما يأتي :

١ - حصيلة الرسوم والغرامات المقررة بقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩

لسنة ١٩٨١

٢ - حصيلة رسم إضافي مقداره خمسة عشر جنيهاً على طلبات الالتحاق بمدارس

مرحلتي التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى ، وكذلك عند إعادة القيد فيها .

- ٣ - حصيلة رسم إضافي مقداره عشرة جنيهات على طلبات التقدم لامتحانات الشهادات العامة ، ورسم إضافي آخر بذات القيمة على طلبات استخراج هذه الشهادات.
- ٤ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على التراخيص المتعلقة بإنشاء المدارس الخاصة وتجديدها ، والمدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) وتجديدها ، على ألا يقل الرسم عن عشرة آلاف جنيه ولا يجاوز خمسين ألف جنيه .
- ٥ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على طلبات نقل التلاميذ أو تحويلهم بين المدارس الخاصة ، وكذا على طلبات نقل التلاميذ أو تحويلهم بين المدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) ، على ألا يقل الرسم عن خمسين جنيهًا ولا يجاوز مائتي جنيه .
- ٦ - حصيلة طابع تعليم مقداره عشرة جنيهات يلصق على جميع الاستثمارات ، وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات التي لا تندرج في البنود السابقة والتي تقدم إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أو إلى مديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية .
- ٧ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على كل ترخيص لمنشأة صناعية وفقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، على ألا يقل الرسم عن خمسين جنيهًا ولا يجاوز خمسة آلاف جنيه .
- ٨ - سندات بناء المدارس والمنشآت التعليمية والإنتاجية التي تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٩ - (١٠٪) سنوياً من حصيلة الغرامات المحكم بها وفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

- ١٠ - (١٠٪) سنويًا من حصيلة حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات، والمدن ، والقرى .
- ١١ - ما يقدمه المواطنين من مساهمات مالية وعينية ، لتمويل أغراض الصندوق بالجهود الذاتية .
- ١٢ - ما تخصصه الدولة في موازنتها لأغراض الصندوق .
- ١٣ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .
- ١٤ - الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة ، وفقاً للضوابط التي يقررها .
- ١٥ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على مصاريف المدارس الخاصة ، والمدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) على ألا يقل الرسم عن نسبة (١١٪) ولا يجاوز (٣٪) من الرسوم الدراسية .
- ١٦ - أي موارد أخرى لا تندرج في البند السابقة . وتشمل النفقات السنوية للصندوق أوجه الإنفاق المحددة له في الموازنة العامة للدولة .
- وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات وضوابط ومعايير تنفيذ أحكام هذه المادة .
- مادة (٥) :**
- يتولى بنك الاستثمار القومي بناءً على اقتراح مجلس إدارة الصندوق إصدار سندات ببناء المدارس أو المنشآت التعليمية أو الإنتاجية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ، ويعفى العائد الاستثماري لهذه السندات من جميع الضرائب والرسوم .

**مادة (٦) :**

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة ، يشكل على النحو الآتي :

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني رئيساً .

مدیر الصندوق .

أربعة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والهيئات التابعة لوزير التربية والتعليم والتعليم الفني يصدر باختيارهم قرار منه لمدة سنتين قابلة للتجديد .

خبير في مجال نشاط الصندوق يصدر باختياره قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني لمدة سنتين قابلة للتجديد .

أربعة ممثلين لوزارات التنمية المحلية والمالية والتخطيط والمنابعة والإصلاح الإداري والاستثمار يصدر باختيارهم قرارات من الوزراء المختصين لمدة سنتين قابلة للتجديد .

**مادة (٧) :**

يختخص مجلس إدارة الصندوق بالإشراف على شئون الصندوق ، وتصريف أموره

ورسم السياسة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها ، وله على الأخص ما يأتي :

- ١ - إصدار اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والفنية للصندوق ، وكذلك إصدار اللوائح المالية بالتنسيق مع وزارة المالية .
- ٢ - وضع ضوابط قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا وما يقدمه المواطنون من مساهمات مالية وعينية .
- ٣ - النظر في التقارير التي تقدم عن سير العمل بالصندوق ، ومركبه المالي .

- ٤ - الموافقة على مشروع موازنة الصندوق وحسابه الختامي تمهيداً للعرض على الجهات المختصة وفقاً لقانون الموازنة العامة للدولة .
- ٥ - مباشرة جميع التصرفات الازمة لإدارة أموال الصندوق واستثمارها .
- ٦ - النظر في كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في نطاق اختصاص الصندوق .

### (المادة الثانية)

تستبدل عبارة «وزير التربية والتعليم الفنى» بعبارة «وزير التعليم» وكذا تستبدل عبارة «وزارة التربية والتعليم الفنى» بعبارة «وزارة التربية والتعليم»، أياماً وردت بأحكام هذا القانون ، وكذا يستبدل مسمى القانون «صندوق دعم وتمويل وإدارة وتشييد المشروعات التعليمية» بـ«إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية» .

### (المادة الثالثة)

يصدر وزير التربية والتعليم الفنى قراراً بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

### (المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٤٢ هـ  
( الموافق ٣ ديسمبر سنة ٢٠٢٠ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**